عرض كتاب

التدخل الدولي لمكافحة الارهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية

عرض: أ.م. وليد حسن محمد

ينطلق كتاب: (التدخل الدولي لمكافحة الارهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية) لمؤلفه: (فتوح ابو دهب هيكل) والصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في العام ٢٠١٤، وبعدد صفحات (٢٢٧) صفحة من القطع المتوسط، من الاعتراف بحقيقة مفادها : أن الإرهاب الدولي، سواء تمت ممارسته من قبل دول أو أفراد أو تنظيمات، يشكل انتهاكاً صريحاً لمبدأ السيادة الوطنية، وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، وفي مقدمتها مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، والمبدأ الخاص بواجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، لكنه يوضح في المقابل أن سلوك بعض القوى الدولية والإقليمية في مجال محاربة هذه الظاهرة قد انطوى على انتهاكات عديدة لمبدأ السيادة الوطنية، مركزاً بشكل خاص على الانتهاكات التي تعرض لها هذا المبدأ في سياق "الحرب العالمية على الإرهاب"، التي شنتها الولايات المتحدة عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١.

وقد أكد الكاتب ان هذه الانتهاكات التي يتعرض لها مبدأ السيادة الوطنية قد تستمر في المستقبل، وربما تتفاقم، لكن تأثيراتها ستختلف من دولة لأخرى بحسب موقع كل دولة على خريطة توازنات القوى العالمية، فكلما كانت الدولة قوية كانت أقدر على حماية سيادتها الوطنية ومنع الدول الأخرى من التدخل في شؤونها؛ سواءً تحت حجة مكافحة الإرهاب، أو أية مزاعم أخرى، والعكس صحيح.

ويرمي الكاتب عن طريق دراسته هذه التي قسمت على خمسة فصول إلى رصد السلوك الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، على المستويين الوطني والجماعي، ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١، وتحليله، وبيان انعكاساته على مبدأ السيادة الوطنية، مع محاولة تحديد

الانعكاسات المحتملة للتدخل الدولي، لاعتبارات مكافحة الإرهاب، على هذا المبدأ القانوني المهم، ومظاهرها، مع محاولة تحديد الانعكاسات المحتملة للتدخل الدولي، لإعتبارات مكافحة الارهاب، على مبدأ السيادة الوطنية للدول.

وقد ناقش الفصل الأول والذي حمل عنوان: (السيادة الوطنية..من القدسية الى الانحسار) : التطورات التي لحقت بمفهوم السيادة الوطنية نتيجة تغييرات البيئة الدولية، والتي أدت في مجملها الى النيل من هذا المبدأ القانوني المهم، وتقلص نطاق تطبيقه الى حد كبير، موضحاً دور قضايا حقوق الانسان، والتي تعد من أبرز القضايا المعاصرة التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة، كي يستجيب للتطورات التي شهدتها الانسانية في هذا المجال الحيوي وكرست المفهوم النسبي للسيادة، وكان من ابرز مؤشرات ذلك تزايد حالات التدخل الدولي في شؤون الدول، تحت شعار الدفاع عن حقوق الانسان وحماية الاقليات وتقديم المساعدة الانسانية، أو ما بات يعرف بإسم " التدخل الانساني".

وعرض الفصل الثاني من الكتاب والذي تناول موضوع (الارهاب الدولي: تطور الظاهرة وجهود مكافحتها دولياً)، التطورات التي شهدتها ظاهرة الارهاب الدولي التي أصبحت تمثل تهديداً كونياً وخطراً على الأمن والسلم الدوليين، ولاسيما مع تزايد قدرة التنظيمات الارهابية على اختراق سيادة الدول وتهديد أمنها واستقرارها، كما يعرض الاشكاليات التي يثيرها مفهوم الارهاب الدولي، والاختلاف الدولي حول تعريفه، بسبب تداخل الاعتبارات السياسية والقانونية في هذا الشأن، فضلا عن استعراضه للجهود القانونية الدولية في مجال مكافحة هذه الظاهرة وتجريمها، وأهم القوانين والقرارات والاجراءات التي أقرتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية المهمة لمواجهة هذه الظاهرة.

وفي الفصل الثالث تناول الباحث موضوع : (اشكالية العلاقة بين مكافحة الارهاب الدولي والسيادة الوطنية قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) والذي اوضح فيه حدود التعارض بين الارهاب الدولي والسيادة الوطنية، مشيراً بشكل لا لبس فيه الى أن الارهاب الدولي بجميع صوره واشكاله، سواء أتمت ممارسته من قبل أفراد أم من قبل منظمات او دول، يشكل انتهاكاً صارخا لسيادة الدول المستهدفة بعملياته، كما يعرض هذا الفصل صوراً ومظاهر عدة للإنتهاكات التي

تعرضت لها السيادة الوطنية لكثير من الدول، ولاسيما العربية منها، تحت دعاوى مكافحة الارهاب، من قبل قوى اقليمية ودولية أخرى. وذكر الباحث في هذا الفصل الى ان مجلس الأمن اتجه في اتخاذقرارات عدة، عدت الاعمال الارهابية بانها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ومنها: القرار التي اتخذه ضد ليبيا بعد تفجير طائرة بان امريكان الأمريكية التي سقطت فوق بلدة (لوكربي) الاسكتلندية في العام ١٩٨٨، والحالة الثانية عند فرض قرار ادانة ضد السودان لإيوائه ارهابيين شاركوا في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري الأسبق مُحَّد حسني مبارك في اثيوبيا.

ويناقش الباحث في الفصل الرابع الذي حمل عنوان : ("الحرب على الارهاب" وأزمة السيادة الوطنية) انعكاسات هذه الحرب على مبدأ السيادة الوطنية، ويعرض بشكل خاص، صوراً ومظاهر للإنتهاكات العسكرية التي تعرضت لها سيادة دول، تحت شعار مكافحة الارهاب الدولي، عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تراوحت ما بين استخدام القوة العسكرية الشاملة في غزو دول واحتلالها بشكل كامل، وتغيير أنظمة الحكم فيها، مثلما هو الحال في كل من: افغانستان والعراق، وقد تم تناول هاتين الحالتين بقدر من التفصيل، بسبب دلالاتهما الواضحة للقضية موضع الدراسة، فضلا عن حالة التدخل الدولي الذي قادته فرنسا في مالي مطلع العام ٢٠١٣، والتدخلات العسكرية المختلفة التي شهدتها الصومال تحت شعار مكافحة الارهاب، والحروب والاعتداءات العسكرية التي شنتها اسرائيل على الأراضي الفلسطينية ولبنان، بدعوى القضاء على "التنظيمات الارهابية" في اشارة الى المقاومة الفلسطينية واللبنانية، واستهداف ما تصفه الولايات المتحدة الأمريكية بالجماعات والعناصر الارهابية، كما هي الحال بالضربات العسكرية الأمريكية لعناصر تنظيم القاعدة داخل باكستان واليمن، والغارات التي شنتها اسرائيل على سوريا لاستهداف عناصر المقاومة التي تصفها بالإرهابية.

واستعرض الباحث في الفصل الخامس الذي حمل عنوان : (صور ومظاهر الانتهاكات غير العسكرية للسيادة الوطنية في سياق " الحرب على الارهاب ") الانتهاكات غير العسكرية للسيادة الوطنية، وبشكل خاص أهم الصور والمظاهر السياسية والاقتصادية والثقافية التي مورست للضغط على دول لتبني سياسات معينة في مواجهة ظاهرة الارهاب، وفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسيةدول أخرى، سميت بـ (المارقة) أو (الشريرة) تتهم بدعم الارهاب

والجماعات المتطرفة، وممارسة الضغوط على دول عربية وإسلامية لتغيير مناهجها التعليمية، بدعوى انها تحض على العنف والكراهية والارهاب، وغير ذلك من ممارسات تشكل انتهاكاً لسيادة الدولة، وفضلا عن محاولات تشجيع وفرض الاصلاح السياسي والديمقراطية في دول الشرق الأوسط، وتحت عناوين مختلفة ومنها : " مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط" التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكية السابق (كولن باول) في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٢، ومبادرة "منطقة الشرق الأوسط للتجارة الحرة"، في آيار/ مايو من العام ٢٠٠٣، وكان الهدف من هذه المبادرة هو تحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية من خلال آليات اقتصادية تنتج عنها تبلور طبقة وسطى مستقلة، تسعى الى دعم التحول الديمقراطي وحكم القانون، فضلاً عن ايجاد منطقة تجارة حرة بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية بحلول العام ٢٠١٣، ولذلك فقد عقدت معاهدات للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من: الأردن والبحرين والمغرب وسلطنة عمان.

وخلصت الدراسة في خاتمتها الى مناقشة أسباب فشل " الحرب على الارهاب " وما ترتب عن ذلك من تغيير واضح في سلوك الادارة الأمريكية التي اعقبت إدارة بوش الابن، وهي إدارة الرئيس باراك اوباما التي تبنت نهجاً مغايراً، الى حد كبير في تصديها لظاهرة الارهاب، وان حافظت على مبدأ التدخل لمكافحة الارهاب بصرف النظر عن أية اعتبارات تتعلق بمفهوم السيادة الوطنية وحدوده، ولكن بشكل أكثر تعاوناً مع المجتمع الدولي، واقل عدوانية، كما تناولت الخاتمة آفاق السلوك الدولي في مجال مكافحة الارهاب وانعكاساته المستقبلية على قضايا السيادة الوطنية والاستقلال السياسي.

وتوصلت الدراسة الى استنتاج مفاده: ان التدخل الدولي لمكافحة الارهاب الذي كرسته "الحرب العالمية على الارهاب" سيستمر في المستقبل، وربما يتعزز بكل ما يحمله ذلك من تهديدات جدية لقضايا السيادة الوطنية والاستقلال الوطني للدول، لاسيما الضعيفة والصغيرة منها، ويعزز هذا الاستنتاج أمور عدة في مقدمتها :

١. ان الارهاب اصبح بموجب العديد من القرارات مصدراً من مصادر تهديد الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم يمكن لأي دولة ان تتذرع بأن تدخلها في شؤون دولة أخرى، بحجة

مكافحة الارهاب، يتفق وقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية، مثلما تفعل اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

٢. الافتقار الى تعريف موحد متفق عليه دولياً للإرهاب، الأمر الذي يسمح لكل دولة ان تفسر الارهاب على النحو الذي ترتأيه ويحقق لها مصالحها الخاصة.

٣. سعي جانب من الفقه القانوني الدولي ومن السياسيين الى اعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية ، على نحو يضفي قدراً من الشرعية على فكرة التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت شعار مكافحة الارهاب الدولي، ويتم التركيز في هذا الشأن على عاملين أساسيين: اولهما يأن الدول ذات السيادة لديها التزامات واضحة تجاه الدول الأخرى، او المجتمع الدولي، وان تجاهلها لهذه الالتزامات يفقدها كل حقوقها السيادية أو بعضها، فالدول مسؤولة عن الأنشطة التي تجري على أراضيها، وعليها التزامات واضحة بمكافحة الارهاب الدولي، والامتناع عن تقديم المأوى والملاذ الآمن لأية جماعات ارهابية، واذا فشلت الدولة في الوفاء بهذه الإلتزامات فإنها ستفقد حقها في السيادة، بمظهريها الداخلي والخارجي، ويصبح من حق الدول الأخرى التدخل في شؤونها الداخلية.

والعامل الثاني: يتمثل في احياء الجدل المتعلق بحق التدخل الانساني، وهو الذي انتهى الى تجسيد قاعدة ان " السيادة تعني المسؤولية" مع ربطه هذه المرة بالإرهاب، والفكرة الرئيسة هنا هي أنه اذا كانت الدولة لا تستطيع توفير الأمن والرفاهية لمواطنيها، فيجب عليها ان تقبل المساعدة والتدخل من قبل دول أخرى او المجموعة الدولية، لأن ذلك يعني ان الدولة فشلت في القيام بمسؤوليتها في توفير الحماية الانسانية لشعبها وللشعوب الأخرى.

دراســــــــ